

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة وفد دولة الكويت للمؤتمر الثالث لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

السيد الرئيس

أود في بداية كلمتي أن أقدم لكم باسم وفد دولة الكويت بالتهنئة لرؤاستكم للمؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والذي يحضره هذا الحشد الكبير من ممثلي حكومات الدول الأطراف في الاتفاقية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ونحن على ثقة في قدرتك على إدارة هذه الجلسات بنجاح ، كما نشكر حكومة اليابان الصديقة وشعبها على استضافتهم لهذا المؤتمر العالمي الهام.

السيد الرئيس،

لقد استمرت المسيرة العالمية منذ قمة ريو دي جانيرو عام 1992 بشكل متواصل في تنظيم وتحديد الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للتعامل مع احتمالات تغير المناخ العالمي رغم الاختلافات والتباين الواضح في نتائج الدراسات والآراء والتوجهات في تفسير ظاهرة الاحتباس الحراري وأسبابها وآثارها المحتملة على الإنسان والبيئة، ومع ذلك فقد استمر العمل دون انقطاع لتحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبما يتفق مع أغراض التنمية المستدامة.

السيد الرئيس

إن دولة الكويت التي أصابتها أكبر كارثة بيئية في العصر الحديث تولى موضوع حماية البيئة والمحافظة عليها اهتماما خاصا وكبيرا حيث تعتبر مسألة حماية البيئة من المحاور الأساسية في السياسات والخطط التموينية في دولة الكويت سواء الحالية منها أو المستقبلية. وقد تبنت دولة الكويت سياسة متكاملة تهدف إلى المحافظة على سلامة الهواء والماء والتربة إيماناً منها بأن المحافظة على البيئة ومواردها أمر ضروري وحيوي لبقاء الإنسان واستمرار رفاهيته.

السيد الرئيس

إننا ونرى أن المطالبة بإضافة التزامات جديدة على الدول النامية تتنافى نصاً وروحاً مع الاتفاقية وولاية تفويض برلين اللتان نصتنا بشكل لا لبس فيه بعدم فرض أي التزامات إضافية على الدول النامية مما سوف يترتب عليها أعباءاً وأثراً سلبية وبعيدة المدى على الدول النامية وسيلحق الضرر باقتصادياتها وبرامجها التنموية للارتقاء بمستوى المعيشة لشعبها والتخلص من عوامل الفقر والمرض والتخلف الذي تعاني منها معظم هذه الدول .

ومن ناحية أخرى نرى أهمية التزام الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالتففيذ الكامل لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية تغير المناخ وولاية تفويض برلين وعدم مطالبة الدول النامية باتخاذ إجراءات وتدابير مثل التنفيذ المشترك وتبادل تصاريح الانبعاثات وغيرها من الإجراءات التي ستمثل أعباء إضافية على الدول النامية .

كما نرى أن تكون التدابير والسياسات المقترحة ، في حال إقرارها ، متوازنة وغير تمييزية وألا تكن تقييدا مقعما للتجارة الدولية يؤثر على نمو الدول النامية أو

تلك التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير الوقود الإحفوري ، كما انه في حالة اختيار المعايير والجدول الزمنية لتحديد كمية الإنبعاثات وأهداف تخفيضها (OEIROS) فإن ذلك يجب أن يتم على ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع وألا يكون لها تأثير سلبي على اقتصاديات الدول النامية، وان يتم بالتوازن مع إنشاء آلية مالية واضحة المعالم (كصندوق تعويضات) لتعويض الدول النامية الأطراف في الاتفاقية عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تلحق بها .

السيد الرئيس

هناك موضوع هام آخر ، وقد سبق أن أدينا وجهة نظرنا تجاهه ، ويتعلق بوحدة اللائحة التنظيمية والنظام الأساسي للاتفاقية والمؤتمر ونرى أنه يجب اعتماد اللائحة الداخلية للاتفاقية كوحدة واحدة وشاملة لكل المواد ومن ضمنها المادتين 22 و42 الخاصتين بأعضاء مكتب المؤتمر والتصويت على القرارات ، وموقفنا يتلخص في ضرورة تخصيص مقعد للدول التي تعتمد اقتصادياتها على الوقود الإحفوري في المكتب استنادا على المادة (4.8h) من الاتفاقية وأن يكون التصويت على المواضيع الجوهرية بتوافق جميع الأطراف .

السيد الرئيس

أود مرة أخرى أن أتقدم بالشكر للحكومة والشعب الياباني لحسن الضيافة ولمنظمي هذا المؤتمر وسكرتارية الاتفاقية على ما بذلوه من جهد في الإعداد للمؤتمر الذي أرجو أن يكون أكثر توفيقا في الموزانة بين مصالح الأطراف المختلفة في الاتفاقية كافة لصالح التنمية البشرية جمعا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته